

Distr.: General
24 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من مؤتمر العمال الكندي، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



البيان

يشكل العمل الكريم أمراً أساسياً في رفاه الجميع. ومن شأن أي إطار للسياسات، يعطي أولوية للعمل الكريم، أن يقلل عدم المساواة ويعزز التماسك الاجتماعي ويخفف من حدة الفقر على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، اعترفت منظمة العمل الدولية بأن طول وامتداد فترة تحقيق انتعاش غير قائم على توفير وظائف سيوقع ضرراً على مواطني العالم. وتمثلت الاستجابة في وضع ميثاق عالمي شامل لتوفير فرص العمل، يستمد جذوره من برنامج منظمة العمل الدولية لتوفير العمل اللائق، ويدعو لاتخاذ إجراء عاجل ومنسق من جانب الحكومات وأرباب الأعمال ومنظمات العمال. وفي ضوء استمرار ضعف وتعثر الانتعاش الاقتصادي، أيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي أعدته منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١١. ولا يزال الانتعاش الاقتصادي وتحقيق رفاه العمال مهدداً بفعل ميزانيات التقشف الحكومية في كثير من البلدان.

ورغم أن كندا لم تحقق انتعاشاً قادراً بذاته على توفير الوظائف، فقد سحبت الحكومة الاتحادية الحوافز المنشطة وتحولت قبل الأوان إلى التركيز على تقليل عجز الميزانية. ولا تزال مستويات البطالة مرتفعة في كندا، ولا يزال عدد الباحثين المحبطين عن الوظائف في تزايد، ولا يزال عدد العمال العاطلين المتاحة لهم فرصة الحصول على دعم في شكل مستحقات أو تدريب عند أدنى المستويات تاريخياً. وتقتضي الحاجة الماسة قيام الحكومات وقطاع الأعمال بالاستثمار في العمال وفي بناء مهارات جيدة النوعية وتوفير فرص عمل للرجال والنساء عن طريق التعليم والتدريب المهنيين.

واستمر نطاق العمل غير المستقر في الاتساع (في كندا وكذلك دولياً) خلال الأزمة الاقتصادية، وعرقل تحقيق الانتعاش الحقيقي. ونمو فرص العمل غير المؤمنة والمؤقتة ولبعض الوقت والمنخفضة الأجر يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفئات الضعيفة الأخرى (مثل أبناء الشعوب الأصلية، والعمال الذين يواجهون تمييزاً عنصرياً، والعمال المعوقون، والوافدون الجدد). ونظراً لتعرض الحكومات لضغوط لخفض ميزانياتها، فإنها تقلل الخدمات وتقلص العمل وتعهد به إلى مصادر خارجية وتجمد الأجور. ويؤدي هذا إلى نمو غير مستقر للعمل وإلى تقليل الخدمات العامة التي تحسن من آثار الانتعاش الاقتصادي البطيء، وهو أيضاً معوق للنمو الاقتصادي.

وفي ضوء استمرار بطء نمو فرص العمل، قد يصبح توافر فرص عمل غير مستقرة هو العرف الجديد السائد وذلك ما لم تُتخذ إجراءات كافية على جبهتي السياسات الاقتصادية

ومعايير العمل. والعمل غير المستقر يؤدي إلى زيادة عدم المساواة، وتؤدي عدم المساواة بدورها إلى اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار اقتصادي. ويؤدي احتلال توازن القوى الناشئ عن انتشار فرص عمل غير مستقرة إلى تهديدات لبرامج العمل اللائق وتدابير الحماية الاجتماعية، في وقت تَمَس فيه الحاجة إليهما.

ولا يمكن أيضا نسيان رفاه الأجيال المقبلة. ومن المهم أن نعترف بضرورة حدوث "تحويل عادل" نحو اقتصاد يُنتج انبعاثات كربونية منخفضة، ووضع مقترحات تكفل زيادة إمكانية أن يؤدي خلق الوظائف إلى تقليل تغير المناخ بأقصى قدر.

وتتعارض الاستجابات التقشفية الحكومية مع أهداف برنامج توفير فرص العمل اللائق. ويحدد بوضوح الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي وضعته منظمة العمل الدولية إمكانية تنفيذ سياسات فعالة لتحسين العمالة وتقليل الفقر والمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويدعو مؤتمر العمال الكندي المجتمع الدولي والحكومات الوطنية إلى تحويل تركيزها بعيدا عن تدابير التقشف الفاشلة وتوجيهها نحو تحقيق انتعاش تقوده وظائف لائقة من خلال العمل مع أرباب الأعمال والعمال والمجتمع المدني من أجل تنفيذ ميثاق العمل العالمي لتوفير فرص للعمل.